الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٧
المعقودة يوم الإثنين
٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

الرئيس : السيد فونتين - أورتيس (كوبا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ٣٨ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة : تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/41/SR.17
3 November 1986
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

٥٢٦٧٦ 86-57000

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٣٨ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة : تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/41/49 ، 663 و 763 ؛ A/C.5/41/25)

١ - السيد هادوين (كندا) : تساءل عما إذا كانت الأمانة العامة قد أخذت في اعتبارها كمادة معلومات أساسية التقارير غير الرسمية عن نفس الموضوع الذي يتناوله تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، مثل تقرير اللجنة الاستشارية الآسيوية الافريقية .

٢ - السيد رويداس (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم) : قال إن ثمة عددا لا يحصى من التقارير والاقتراحات التي تتعلق بموضوع حالة الأمم المتحدة ؛ بيد أن هذه التقارير والاقتراحات ليست وثائق رسمية ، ولهذا لا يمكن أخذها في الاعتبار رسميا ، ولا يمكن للأمانة العامة أن تسترشد إلاّ بتقرير فريق الخبراء وتعليقات اللجنة الخامسة .

علّقت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٠ .

٣ - السيد فرالسن (النرويج) : رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة ، قال إن الفريق أوضح انه بتقديم تقريره الوارد في الوثيقة (A/41/49) قد أنجز عمله ، وترد في التقرير آراء أعضاء الفريق بشأن مختلف القضايا .

٤ - ومضى قائلا إن الفريق قرر في بادىء الأمر أن تكون جلساته مغلقة وأن يستغني عن المحاضر بغية تشجيع تبادل الآراء بشكل مباشر . وأوضح انه لم يمنح ولاية أو سلطة تؤهله لأن يتحدث باسم الفريق أو أن يستشهد بالمناقشات غير الرسمية التي دارت في جلسات مغلقة .

٥ - وأعاد الى الأذهان أن الفريق قد أنشئ في شباط/فبراير ١٩٨٦ على أساس قرار اتخذته الجمعية العامة بالاجماع في دورتها الأربعين ، بعد إجراء مشاورات مطوّلة

(السيد فرالسن ، النرويج)

بشأن طبيعته وولايته وتكوينه ، وأن جميع المجموعات الاقليمية اشتركت في تلك المشاورات . وأضاف أن قرار إنشاء الفريق كان أفضل مثال على تكوين التوافق في الآراء في الأمم المتحدة ، وانه عكس بحق الارادة السياسية الجماعية للجمعية العامة . وكان ثمة تشديد كبير على أنه ينبغي للفريق أن يكون ذا طابع حكومي دولي لكي تعكس أعماله وتوصياته آراء الدول الأعضاء ؛ هذا ويمثل الفريق المناطق الخمس جميعا ، وكذلك البلدان التي تتولى الرئاسة الحالية والمقبلة لحركة بلدان عدم الانحياز والتي تتولى رئاسة مجموعة الـ ٧٧ ، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، ومعظم المشتركين الرئيسيين في ميزانية الأمم المتحدة . كما كان ثمة تشديد كبير على أنه ينبغي أن يتألف الفريق من خبراء ؛ وقد شمل الفريق في عضويته زعماء سياسيين ، ووزراء سابقين في الحكومة ، وموظفين أقدمين ، وممثلين دائمين يمثلون حصيلة هائلة من المعرفة بجميع جوانب الأمم المتحدة .

٦ - ومضى قائلا إن الوقت الذي خصص للفريق لأداء مهمته كان محدودا وأنه طلب الى الفريق أن يقدم تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الحالية ؛ وانه على الرغم من ذلك لم يستعجل في أعماله إذ أن الأعضاء جميعا يدركون تماما مدى أهمية المهمة المناطة بهم وكان يحدوهم في أداء عملهم أكبر قدر من الاحساس بالمسؤولية . وكانت التوصيات نتيجة مداولات طويلة جدا وشاملة ؛ هذا ودرس الفريق بعناية العدد الكبير من الوثائق المعروضة عليه . وأضاف انه تم الوصول الى توافق للآراء بشأن التقرير ، ما عدا توصيتين تردان في الفصل السادس . ووصف التقرير بأنه وثيقة متوازنة تماما تتألف من عدد من العناصر المترابطة المتساوية في الأهمية .

٧ - وتابع كلامه قائلا إن هدف الفريق هو بذل محاولة واقعية لايجاد حلول للمشاكل التي تواجه المنظمة حتى يمكنها أداء وظائفها وفق أحكام الميثاق بوصفها محفلا فعّالا حقا للتعاون على الصعيد العالمي ، ويعد هذا الهدف ، في ظل الحالة المالية الخطيرة الراهنة ، ذا أهمية كبرى لبقاء الأمم المتحدة في المستقبل .

٨ - واستطرد قائلا إن الفريق أدرك أنه لن يتمكن من إجراء دراسة متعمقة أو وضع توصيات محددة بشأن جميع جوانب الموضوع ؛ ولهذا اكتفى الفريق ، في بعض المجالات ، بإبراز المشاكل ورئي أن هناك حاجة لاجراء دراسة أشمل بشأنها ، بينما قام ، في مجالات أخرى ، بوضع توصيات محددة .

(السيد فرالسن ، النرويج)

٩ - وأشار الى أن العديد من الممثلين قالوا إن التقرير حاد عن الاهداف ذات الاولوية للمنظمة ، لاسيما المتضمنة في التوصية ١٩ الخاصة بناميبيا . وما جانب الصواب شيء أكثر من هذا القول ؛ فقد ذكر التقرير بصراحة أن الغرض من التوصيات المعنية بهيكل الامانة العامة المتعلق بناميبيا هو تعزيز قدرة المنظمة على تناول هذه المسألة الهامة دون فرض أي قيود على البرامج والخدمات في ذلك المجال . هذا وتضطلع حاليا بالقضايا المتعلقة بناميبيا إدارات ووحدات عديدة في الامانة العامة ، وأن هذا الاسلوب ليس أفضل أساليب معالجة هذه القضية .

١٠ - وقال إنه لا أساس بتاتا للمخاوف التي أعرب عنها العديد من الممثلين ومفادها أن بعض التوصيات التي تتعلق بالموظفين قد تكون تمييزية أو لا أساس لها بالمرة . ولقد شدد الفريق على أنه ينبغي للامين العام ، لدى اختيار الموظفين وادارة شؤونهم ، أن يهتدي بالمادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق ، وانه في أي مسألة تتعلق بسياسة شؤون الموظفين ، يجب التسليم بمسؤوليات وصلاحيات الامين العام بوصفه كبير الموظفين الاداريين في الامم المتحدة ، ويجب عدم الاخلال بأي حال من الاحوال بالسلطات المناطة به بموجب الميثاق . ولقد حاول الفريق تصحيح بعض الاختلالات القائمة ، كما يتضح من التوصيات ٤٦ و ٤٧ و ٥١ .

١١ - وأضاف أن ثمة تعليقات عديدة شككت فيما يبدو في آراء أعضاء الفريق . وكرّر ما ذكره من قبل من أن الفريق يمثل بحق الدول كافة ، وانه فريق خبراء بطبيعته ، وانه تمكن من الوصول الى توافق في الآراء بشأن جميع التوصيات تقريبا .

١٢ - وأضاف ان بعض الوفود قد تساءلت عن المقصود بضمان أن تكون عضوية لجنة المؤتمرات على أرفع مستوى (التوصية ١) . وقال انه يتكرر استخدام ذلك التعبير في الامم المتحدة وهو يعني أن المستوى الحالي للتمثيل غير كاف وأنه ينبغي للدول الاعضاء كفالة تمثيلها بموظفين أقدم من ذوي المعرفة والخبرة الكبيرة بشؤون الامم المتحدة ولم يُقترح أي مستوى معين ، حيث أن هذه المسألة متروكة لكل دولة عضو لتبت فيها .

١٣ - واستطرد قائلا إن عدة وفود استفسرت عن كيفية إجراء تخفيض كبير في عدد المؤتمرات والاجتماعات دون المساس بالاعمال الموضوعية للمنظمة (التوصية ٢) . وأضاف

(السيد فرالسن ، النرويج)

انه كان من الواضح تماما لاعضاء الفريق ، الذين يتمتعون بخبرة كبيرة بجميع اجزاء المنظومة ، بما فيها الامانة العامة ، انه يمكن تخفيض عدد الاجتماعات بدرجة كبيرة . وهم يعتقدون انه ليس من الضروري لمختلف الهيئات الحكومية الدولية أن تعقد اجتماعات كثيرة على نحو ما تفعله حاليا ، أو تتناول هيئات مختلفة نفس المواضيع . إذ أن الكثير من المؤتمرات والاجتماعات لا تستخدم الوقت المخصص لها . وقد وفرت الامانة العامة ، بناء على طلب الفريق ، معلومات توضح أن ٦٠ الى ٧٠ في المائة من الوقت المخصص لبعض الهيئات يبقى دون استخدام ؛ وأن من الافضل كثيرا أن تستخدم الاموال المبددة على هذا النحو لاغراض أخرى . وتشمل هذه الهيئات ، والوقت غير المستخدم ، اللجنة المخصصة للمحيط الهندي (٦٥ في المائة) واللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال قوة في العلاقات الدولية (٥٠ في المائة) واللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح (٧٠ في المائة) ولجنة مركز المرأة (٤٤ في المائة) ومجلس التنمية الصناعية (٥٤ في المائة) ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية (٥٦ في المائة) . وقد أدرج الفريق في التوصية ٢ أحكاما معينة ، يقصد بها كفالة عدم تاثر الانشطة والهيئات النافعة تاثرا ضارا .

١٤ - ومضى قائلا إن الامر مفوض للجمعية العامة لكي تقرر كيفية تنفيذ التوصية ٢ (و) . وأن الفريق يرى أن من المهم توجيه إنتباه الجمعية العامة للمشكلة ، كما حدث من قبل ، بالنظر الى أن الكثير جدا من القرارات تُقترح وتُتخذ من قبل الجمعية العامة كل سنة . وعندما لا يتسنى للجمعية العامة الاتفاق على سبيل عمل معين ، فإن مطالبة الامانة العامة بدراسة الموضوع واستطلاع الاراء وتقديم تقارير تكون مخرجا سهلا . وتستلزم هذه الدراسات جهودا ونفقات كبيرة ينبغي إنفاقها على أنشطة أخرى تنتفع بها الدول الاعضاء .

١٥ - وأردف قائلا إن إتخاذ قرارات تتعلق بالتشييد (التوصية ٥) من سلطة الجمعية العامة لا الامين العام . وفي الحالة التي لا تتوفر فيها سوى أموال محدودة فان المفروض هو أن تقرر الجمعية العامة الاولويات ، ولا ينبغي أن تكون أعمال التشييد من ضمن تلك الاولويات .

١٦ - واسترسل قائلا انه جرى الاستفسار عن الهيئة التي ستقوم بالدراسة المقترحة الواردة في التوصية ٨ وعما اذا كانت أقل البلدان نموا ستمثل تمثيلا صحيحا ؛ فاوضح

(السيد فرالسن ، النرويج)

أن الأمر متروك للجمعية العامة لتقرر ما اذا كانت ستعهد بهذه المهمة الى هيئة قائمة أو ستنشئ هيئة جديدة ثم تتخذ قرارا بشأن حجمها وتكوينها ؛ أما وقد إنتهى الفريق من أعماله فانه لن يكون بمستطاعه القيام بالدراسة .

١٧ - وأضاف قائلا إن عدة وفود استفسرت عن الأساس العلمي أو غيره من الأسس التي استند اليها في اقتراح تخفيض عدد الوظائف المدرجة في الميزانية العادية بنسبة ١٥ في المائة (التوصية ١٥) . ورد قائلا بأن التوصية تستند الى معلومات موفرة للفريق عن عدد الموظفين والوظائف والمهام ، وضرورة ما يؤدى من أعمال ؛ وقد ناقش الفريق أيضا المسألة مع الأمين العام . والفريق مدرك تماما لضرورة تجنب أية آثار ضارة تحيق بكفاية أنشطة المنظمة ولذلك فقد أوصى بأن يقدم الأمين العام الى الجمعية العامة خطة لتنفيذ الاقتراح ، واضعا في الاعتبار ذلك الشرط .

١٨ - ومضى قائلا إن من الواضح أن الاستعراض المقترح في التوصية ١٦ ينبغي أن يُجريه الأمين العام ، بالنظر الى مسؤوليته بموجب الميثاق عن جميع المسائل المتصلة بالأمانة العامة . وينطبق ذلك على الاستعراضين المقترحين في التوصيتين ٢٥ و ٢٧ .

١٩ - واستطرد قائلا إن الاقتراح الوارد في التوصية ٢٢ لا يستهدف بالقطع إضعاف التزام الدول الأعضاء بالاسهام في برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة ، التي تمول الى حد كبير ، على أية حال ، من التبرعات . والأنشطة المنفذة بموجب هذه البرامج مماثلة جدا لتلك التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ويتوفر للبرنامج المعرفة والهيكل الأساسي للاضطلاع بهذه المساعدة . وقد بدأت بالفعل العملية المقترحة ، واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الصيفية في سنة ١٩٨٦ مقررا بشأن الموضوع . ويود الفريق كفالة استخدام موارد الأمم المتحدة بفعالية بقدر الامكان ، دون المساس بالبرامج أو تخفيض فعاليتها .

٢٠ - وأردف قائلا إن التوصية ٢٤ تشير الى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث لأن المكتب تابع للأمم المتحدة وتُموّل وظائفه من الميزانية العادية . ويود الفريق كفالة أفضل استخدام ممكن للأموال ، وقد اقتصر الفريق على اقتراح مطالبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن ينظر في جدوى توليه للاختصاصات التي يقوم بها حاليا مكتب تنسيق عمليات الاغاثة .

(السيد فرالسن ، النرويج)

٣١ - واسترسل قائلا إن الاستعراض المقترح في التوصية ٣٥ سيضطلع به الامين العام ، وأن الهدف هو استخدام الموارد المتوفرة أفضل استخدام ممكن وتفادي الازدواجية . كما اقترح الفريق دعوة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الى المشاركة في الاستعراض لانه يعالج المسائل ذاتها والمسائل ذات الصلة مثل غيره من الهيئات المشار اليها .

٣٢ - وأضاف قائلا إنه جرى الاستفسار فيما يتعلق بالتوصية ٣٩ ، عن سبب عدم إمكان ادماج مكتب خدمات الامانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع مكتب وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة . وأوضح أن هذا الاحتمال قد بحث بحثا مطولا ، ولكن رأي الفريق استقر في النهاية على التوصية ٣٩ .

٣٣ - واستطرد قائلا انه لا يوجد أساس علمي للتخفيض المقترح بنسبة ٢٠ في المائة للسفر الرسمي (التوصية ٣٨) ؛ بيد انه توجد ، بوضوح ، بعثات كثيرة جدا ، تشمل أعدادا كبيرة جدا من الموظفين ، خاصة من ادارة شؤون الاعلام . ويرى الفريق أنه يمكن إجراء التخفيض دون الاضرار بجودة خدمات التغطية الاعلامية .

٣٤ - وقال ، في معرض التعليق على الفصل الرابع من التقرير ، إنه فيما يتعلق بالتوصية ٤١ ، سيحتفظ الامين العام بمسؤولية مطلقة عن جميع شؤون الموظفين . ولا ريب أن الضغط السياسي قد أثّر على إختيار الموظفين . وفي التوصية ٤٥ ، خلص فريق الخبراء ، مع مراعاة حقوق الموظفين الى أن فترة ثلاث سنوات كافية لتقرير الصلاحية للتعيين الدائم . وعملا بالتوصية ٤٦ ، يمكن للامين العام أن يفضل ، في التعيين ، المرشحات لشغل الوظائف .

٣٥ - وقال إن التعيين على أساس كل وظيفة على حدة المشار اليه في التوصية ٤٨ يحد من المرونة . وإن تدبير الموظفين على أساس فئات مهنية سيجعل من الأيسر انتقالهم ويؤمن الاستخدام الأمثل لمؤهلاتهم وخبراتهم .

٣٦ - وأردف قائلا إنه عند وضع التوصية ٦١ نظر فريق الخبراء في مسألة مجموع الاستحقاقات واستنتج أن مجموع الأجور بلغ حدا يثير القلق . وينبغي على الأخص أن ينظر في الغاء منحة التعليم للدراسة بعد المرحلة الثانوية واقرار نظام للاجازة السنوية

(السيد فرالسن ، النرويج)

بواقع أربعة أسابيع . وفي حالة إقرار الجمعية العامة للتوصية فانه ينبغي أن تستعرض لجنة الخدمة المدنية المسألة برمتها قبل اتخاذ قرار نهائي .

٢٧ - وانتقل الى الفصل الخامس فقال إن الفريق استنتج أنه ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة أن تركز بدرجة أكبر على التقييم وينبغي إعادة تسميتها وفقا لذلك ، وعلى الرغم من أن فريق الخبراء لا يمكنه ضمان أن اقرار التوصيات الواردة في الفصل الخامس سيعني أن الدول الأعضاء ستولي إهتماما أكبر لتقارير وحدة التفتيش المشتركة فانها ستكون خطوة في الاتجاه الصحيح .

٢٨ - وفيما يتعلق بالفصل السادس ، قال إن تطوير الاجراءات لتسهيل الاتفاق على المسائل المتعلقة بالميزانية ذو أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل المنظمة . وبينما توجد اختلافات فيما يتعلق بطريقة تصحيح أوجه القصور الحالية فإن الفصل يقدم أساسا صلبا للاتفاق وهو يأمل في أن يتم التوصل الى توافق آراء بشأنه في الدورة الراهنة .

٢٩ - الرئيس : قال إن اللجنة تحيط علما بالملاحظة التي أبداها الفريق في الفقرتين ١١ و ١٣ من تقريره ومفادها أنه لم يتح له وقت كاف لاجراء دراسة شاملة لبعض المشاكل البالغة التعقيد التي عرضت عليه ، وعلى ذلك من المطلوب إجراء دراسة أكثر تعمقا لبعض المسائل .

٣٠ - السيد ويجواردانى (سري لانكا) : قال إنه ليرغب بصفته رئيسا للجنة المخصصة للمحيط الهندي واللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح أن يؤكد للجنة الخامسة أن كلتا الهيئتين قد استخدمت وقتها استخداما منتجا على الرغم من ملاحظات رئيس فريق الخبراء . وأردف قائلا إنه من الغريب أن ينتقد الفريق اللجنة المخصصة للمحيط الهندي بما أن الطبيعة الحساسة للمهمة الموكولة اليها تتطلب استخداما واسعا للمشاورات غير الرسمية . وكان ينبغي للفريق مشاورة الأمين العام الذي يعرف الوضع . وعلى أي حال فقد أنشأت اللجنة فريقا عاملا للنظر في استخدامها لموارد خدمة المؤتمرات . وفيما يتعلق باللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، اختارت بعض الدول عدم حضور جلساتها ، وهو ما يفسر بدون شك ما يسمى بتبديد الموارد .

٣١ - السيد إتوكيت (أوغندا) : قال إنه يبدو أن جميع توصيات الفريق تتعلق بالنفقات . وقد يكون من المهم معرفة لماذا لم يأخذ فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى في الاعتبار ، كما يبدو ، جانب الايرادات . وفيما يتعلق باستحقاقات الموظفين ، يبدو أن الفريق لم يجر مشاورات مع لجنة الخدمة المدنية الدولية قبل وضع التوصية ٦١ . وإذا كان هذا هو الحال بالفعل فإن وفده يرحب بتفسير لذلك .

٣٢ - السيد تومو مونته (الكاميرون) : قال إن المنظمة في الوقت الحالي هدف للهجمات من كل الجبهات ، وهو عامل ينبغي لفريق الخبراء أن يأخذه في إعتباره عند وضع استنتاجاته إذا أريد عدم تعريض الامم المتحدة لانتقاد ظالم ، وأردف قائلا إنه يرغب في هذا الصدد أن يعرف على أي أساس أقام الفريق تأكيده أن الموظفين ذوي الرتب العليا غير مؤهلين . وأبدى الفريق أيضا نيته في عدم التمييز ضد عناصر من الموظفين بالتوصية باتخاذ تدابير قد تؤثر على فئات خاصة . بيد أن التوصية المتعلقة بمنحة التعليم تفعل ذلك بالضبط بحيث قد يشعر الموظفون المعنيون بانهم ضحايا للتمييز وقد تتأثر معنوياتهم وكفايتهم . وقال إن وفده لم يفهم كيف أمكن للفريق أن يغفل حقيقة أن هذه المقترحات ستضعف فاعلية المنظمة .

٣٣ - واسترسل قائلا إن الفريق كلف بالنظر في العلاقة بين هيكل المنظمة ومواردها من ناحية وفاعليتها من ناحية أخرى . ومع ذلك فإن هذه الصلة لم تظهر بوضوح في توصيات الفريق . وبصفة خاصة لم يكن الاساس الذي تم بناء عليه اقتراح التخفيضات في الموظفين واضحا . وأشار الى أن ممثل الامين العام قال إن التخفيضات المقترحة في الموظفين ستؤثر بصورة عكسية على أداء البرامج والتوزيع الجغرافي للوظائف وفي ضوء ذلك فإنه يرغب في معرفة ما إذا كان رئيس الفريق مازال يصر على العكس .

٣٤ - وفيما يتعلق باستخدام موارد خدمة المؤتمرات ، قال إن الوقت الذي تستغرقه المشاورات غير الرسمية هو وقت ضائع في رأي لجنة المؤتمرات بيد أن اللجنة الخامسة ، من واقع خبرتها ، تدرك قيمة المشاورات غير الرسمية في جعل جلساتها الرسمية أكثر فاعلية . والاحصاءات مجرد احصاءات وينبغي توخي الحذر عند استخلاص الاستنتاجات منها .

(السيد تومو مونته ، الكاميرون)

٣٥ - ومضى قائلا إن وفده لا يعتبر التوصية الموجهة الى الجمعية العامة بخفض عدد قراراتها بأنها قائمة على أساس صحيح ويرحب بحقيقة أن الفريق قال إن للجمعية العامة أن تقرر ما تراه في هذا الشأن .

٣٦ - وقال انه مسرور لسماعه الاعتراف بأن رقم الـ ١٥ في المائة الموصى به فيما يتعلق بالتخفيض المرغوب في عدد الموظفين لم يتوصل اليه بطريقة علمية . وحيث أن الفريق قد تشاور مع الأمين العام ، فهل يعني ذلك أن الرقم قد اقترحه الأمين العام ؟

٣٧ - وسأل عن السبب في أن فريق الخبراء لم يبحث مسألة الاشتراكات المتأخرة والامساك عن دفع الاشتراكات وعما اذا كانت عدم معالجته لجدول الأنصبة المقررة قرارا متعمدا أم كانت نتيجة لتفسير ضيق بشكل مفرط ، لولايته .

٣٨ - وفيما يتعلق بالفصل السادس من التقرير ، قال انه يعتقد أن هناك أمرين ضروريين : ينبغي تنفيذ القرارات القائمة بشأن التخطيط والميزنة ، وينبغي أن يطلب من الأمين العام الاستمرار في تقديم تقارير عن الآثار البرنامجية والمالية لميزانيته الى اللجنة الخامسة عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية .

٣٩ - الرئيس : أبلغ اللجنة أنه أحاط رئيس فريق الخبراء علما بالمسائل التي أثيرت خلال المشاورات غير الرسمية فيما يتعلق بما اذا كان قد نظر في مسائل جدول الأنصبة المقررة ، وامساك الدول الأعضاء عن دفع الاشتراكات والمتأخر عليها من هذه الاشتراكات ، واذا كان قد نظر فيها فلماذا لم تذكر في التقرير . انه سأل أيضا عما اذا كان الفريق يرى وجود صلة بين تلك المسائل وأوجه القصور في الاداء الادارى والمالي للمنظمة .

٤٠ - السيد مودهو (كينيا) : قال معلقا على التوصية ١ أن ما يلزم قبل كل شئ في لجنة المؤتمرات هو مستوى رفيع من الخبرة وهذه الخبرة لا يمكن اكتسابها الا بالعمل في اللجنة .

(السيد مودهو ، كينيا)

٤١ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥ ، قال ان مفهومه كان دائما أن القرارات المتعلقة بمشاريع التشييد هي مسؤولية الجمعية العامة وليست مسؤولية الامين العام . وسال عما اذا كان فريق الخبراء يعتقد أن من بين الانشطة الكثيرة التي تضطلع بها الامم المتحدة ينبغي أن تعطى أقل أولوية لتشييد مرافق المؤتمرات .

٤٢ - السيد ابرازيفسكي (بولندا) : سال عما اذا كان مصيبا في افتراض أن عدم بحث الفريق لموضوع جدول الانصبة المقررة يبين اعتقاد الفريق بانه ليس هناك حاجة للتغيير في هذا الخصوص في الوقت الحالي . واذا كان ذلك غير صحيح فهل كان نتيجة لاعتبارات أخرى ؟

٤٣ - وقال إنه دهش لتنوع المسائل التي يشملها التقرير وكذلك لانه يبدو أن جميع التوصيات قد أعطيت نفس القدر من الاهمية . فنتيجة ذلك أن نظر الجمعية العامة لم يوجه الى المسائل الرئيسية . وأضاف قائلا انه يتفق تماما مع ما جاء في مذكرة الامين العام (A/41/663) من أن تقرير فريق الخبراء يوفر أساسا هاما لعملية تغيير قد تؤدى الى تحسينات في الاداء الادارى والمالي للمنظمة . وأما بالنسبة لكيفية تنفيذ التوصيات فهي مسالة ينبغي أن تبت فيها اللجنة الخامسة والامين العام .

٤٤ - السيد أودوويمي (نيجيريا) : قال ان من المهم معرفة كيف أمكن التوصل الى التوزيع الوارد في الفقرة ٦ فيما يتعلق بالانشطة الممولة عن طريق الانصبة المقررة في اطار الميزانية العادية .

٤٥ - وفيما يتعلق باجراءات التشاور سال عن عدد مديرى البرامج وعدد الهيئات الفرعية الذين تم التشاور معهم ، وكيف ربط فريق الخبراء بين ولايات وبرامج عمل مختلف الادارات وقدرتها على تنفيذ برامج عملها . وقال ان انطباعه هو أن الاستنتاج الذى مؤداه أن هناك عددا زائدا عن الحد من الوحدات المعالجة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، على سبيل المثال قد توصل اليه بطريقة غير موضوعية الى حد ما . وقد ذكر رئيس الفريق أن الفريق قد أجرى مشاورات مستفيضة مع الامين العام قبل التوصل الى الاستنتاجات التي تعكسها التوصيتان ١٥ و ٦١ . ومع ذلك فمن الظاهر أن الامانة العامة تاخذ جانب الحذر الى حد ما فيما يتعلق ببعض التوصيات . ومن الصعب التوفيق بين الحقيقتين . ويبدو أيضا أن هناك مشكلة تسرع في الحكم من جانب الفريق فيما يتعلق بالتوصية ٢٥ ، التي يقترح فيها في نفس اللحظة اجراء استعراض لمهام مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي وأنه ينبغي أيضا تعزيز سلطة المدير العام . وذكر أنه يرحب بتفسير لذلك .

(السيد أودوييمي ، نيجيريا)

٤٦ - وسأل عما اذا كان فريق الخبراء من رأيه أن التشييد ليس أمرا ذا أولوية في أوقات الشدة المالية . وقال انه لا يعتقد على أية حال أنه قصد بتوصيات الفريق أن تطبق بأثر رجعي على مشاريع للتشييد مثل تلك المتعلقة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لافريقيا التي سبق أن وافقت عليها الجمعية العامة .

٤٧ - وختاما ، سأل عما اذا كان الفريق قد تشاور مع مديرى البرامج المعنيين قبل التوصل الى الاستنتاجات التي تعكسها التوصيات ٦٠ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ ، وعن المدخلات التي تلقاها الفريق من مسؤولين كالمراقب المالي ومدير شعبة الميزانية واللجان الاقليمية . وفي ضوء ردود الأمانة العامة سأل رئيس فريق الخبراء عما اذا كان ما زال يعتبر أن التأكيدات التي وردت في تلك التوصيات صحيحة .

٤٨ - السيد هادوين (كندا) : سأل عما اذا كان مصيبا في افتراض أن التوصيات يقصد بها توجيه المنظمة الى اتجاه معين على ألا تعتبر التوصيات كاملة بذاتها . وقال إن حكومته تؤيد بصفة عامة اتجاه التوصيات . ومن الصحيح أن هناك بعض المسائل التي لم يتناولها التقرير . وقد رأى أحد الوفود أن ذلك يمكن أن يكون راجعا الى أن تلك المسائل لا تتطلب تغييرا . ومع ذلك ، فقد يكون هناك أسباب أخرى أيضا . ربما يكون الفريق قد رأى أن تلك المسائل تحتاج الى مزيد من الدراسة أو انها مدرجة بالفعل في جدول أعمال الجمعية العامة وأن البت فيها وشيك .

٤٩ - السيد مقطري (اليمن) : قال ان التوصية المتعلقة بانفاذ المبدأ القائل بأن هيئات الأمم المتحدة ينبغي أن تجتمع في المقر الثابت لكل منها ، تبدو غير عادلة نظرا لأنه طلب من عدة لجان اقليمية أن تنظم حلقات دراسية ومؤتمرات اقليمية . وأضاف قائلا انه سيكون ممتنا لو أبديت تعليقات على هذه المسألة .

٥٠ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال ان وفده سبق أن أكد ، أثناء المناقشات في الجلسات العامة للجمعية ، على قبوله للتقرير الذى أصدره بتوافق الآراء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . وذكر أنه يعتقد أن هذا التقرير يمكن أن يساعد على تحقيق الغرضين المتمثلين في انهاء الأزمة المالية ، القديمة العهد ، للأمم المتحدة وفي التحسين الحقيقي لكفاءة الاداء الادارى والمالي للمنظمة . وهكذا فان أسئلة وفده المطروحة في اللجنة الخامسة ترمي ببساطة الى توضيح التوصيات حتى تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار يستند الى معلومات كاملة .

(السيد لعجوزى ، الجزائر)

٥١ - ومضى يقول ان التوصيتين ١ و ٢ تتعلقان بالمؤتمرات . وسبق أن أوضحت ملاحظات ممثل صرى لانكا تعقيد هذا الموضوع . ومن الواضح أن الموارد الموجودة لا تستخدم أفضل استخدام ، ومن الضرورى التفكير مرة أخرى في أفضل الوسائل لتناول هذه المسألة .

٥٢ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥ ، قال انه سبق أن سأل الأمانة العامة عما اذا كانت الوسيلة المقترحة والتي تقضي بعدم التفكير في مشاريع انشائية الا عند توافر الأموال ، تتفق مع التخطيط القائم ومع اجراءات الميزانية . وكانت اجابة الأمانة العامة أنها لا تتفق . ومن ثم فانه يطلب من رئيس الفريق أن يسهب في شرح الوسيلة المقترحة .

٥٣ - وأضاف قائلا أن رئيس الفريق سبق أن أشار الى ما أشارته التوصية ١٥ من صعوبات وأوضح عدم وجود أساس علمي للنسبة المئوية المقترحة للتخفيضات . ولذا فانه يود أن يعرف ماهية الأساس المستخدم والكيفية التي اقترحها الفريق لتجنب آثار ذلك على تنفيذ البرامج .

٥٤ - وذكر أن وفده يجد بعض الصعوبة في تصور الجمع بين مهام الاغاثة والأنشطة الانمائية طويلة الأجل على النحو المقترح في التوصيتين ٢٣ و ٢٤ .

٥٥ - وأردف بقوله انه اقترح احالة التوصية ٥٢ الى لجنة الخدمة المدنية الدولية . وسأل عما اذا كانت النية متجهة الى تطبيقها على وكلاء الأمين العام والأمناء العامين المساعدين . وذكر أن وفده يجد صعوبة في فهم السبب في الحاجة الى تعديل النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة حتى يتسنى التأكيد على شئ مدرج بالفعل فيه كما هو مقترح في التوصية ٦٢ . كما قال بأن آراءه في الفصل السادس هي تماما نفس الآراء التي سبق أن أعرب عنها ممثل الكاميرون في هذه الجلسة .

٥٦ - واستطرد قائلا انه يفهم ان الفريق ناقش جدول الأنصبة المقررة وممارسة احتجاز الاشتراكات ويتساءل عما اذا كان رئيس الفريق مدركا لجميع آثار هذه الممارسة وجميع المشاكل التي تسببها للاداء الطبيعي للمنظمة . وبالرغم من أن الآثار خطيرة بصفة خاصة في الوقت الحاضر فان هذا الاحتجاز يمثل مشكلة قديمة العهد . ومن الضرورى النظر في جميع القيود التي تعمل المنظمة في ظلها والتأكيد على جميع ما ترتبه من آثار في الاداء الادارى والمالي للأمم المتحدة .

٥٧ - السيد فرالسن (النرويج) : رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، قال انه يدرك تماما ما يرتبه احتجاز الاشتراكات ودفعها المتأخر في الملاءمة المالية للمنظمة وانه بذل جهودات مضنية للغاية لتحسين الحالة . وذكر أنه لا يمكنه قبول النقد الذى ينطوى عليه السؤال الموجه .

٥٨ - السيد لعجوزي : (الجزائر) : قال ان القصد الوحيد من سؤاله هو التأكيد على الصعوبات التي تواجهها المنظمة . وذكر أنه يقبل تماما تأكيدات رئيس الفريق .

٥٩ - السيد ايدون (بنن) : طلب من رئيس الفريق شرح الاساس القانوني للتوصية ٣ (ج) . وتساءل أيضا عما اذا كان للتوصية ٥ أثر رجعي على القرارات المتخذة سابقا ، فيما لو تم اعتمادها بالصيغة القائمة . وذكر أنه ربما تنبغي اعادة صياغة التوصية نظرا لأن عبارة "في حالة توفر الموارد الكافية" يمكن تفسيرها بعدد من الطرق .

٦٠ - ولاحظ أن رئيس الفريق قد أبلغ اللجنة بالفعل أنه ليس هناك أساس دقيق للتخفيضات المئوية المقترحة في التوصية ١٥ . وفيما يتعلق بالتوصية ٤١ ، سأل عما اذا كانت الأمانة العامة قد لفتت انتباه الفريق الى المقررات العديدة التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن السياسات والادارة المتعلقة بالموظفين . فاذا كان الفريق على علم بها ، فهو يود أن يعرف ما اذا كانت التوصية تقوم على أساس تحليل لتلك المقررات .

٦١ - وسأل عما اذا كانت الأمانة العامة قد استشيرت حول المسائل التي تثيرها التوصية ٦١ . وذكر أن الأمين العام أعرب عن آرائه بشأن المسألة بوضوح تام ، في الجملتين الثانية والثالثة من الفقرة ٩ من مذكرته (A/41/663) ، وهي آراء يؤيدها وفده .

٦٢ - وأضاف ان توصيات الفريق وتخفيضاته الرئيسية وادماجاته تؤكد ، كما سبق أن أشار كثير من المتحدثين ، على جانب النفقات فقط من جوانب الأزمة المالية . فلم يذكر شئ عن الجانب المتعلق بالايرادات . وسأل عما اذا كان من رأى الفريق أن الجانب المتعلق بالايرادات ليس له دور في تحسين الاداء الادارى والمالي للأمم المتحدة .

٦٣ - السيد موراي (المملكة المتحدة) : قال ان التقرير المقدم ، رغم انه لا يتسم بالكمال ، يمثل انجازا كبيرا للغاية ، واضاف انه تم الاعراب أثناء المناقشات غير الرسمية ، عن رأى مفاده أن محاولات الاصلاح تميل في الغالب الى جعل المسائل أسوأ من ذى قبل . وذكر أن الفريق لم يأخذ ذلك النهج المتشائم رغم أن الرئيس قد علق بأن الخبرة السابقة لم تجعله متحمسا . وسأل عما اذا كان الرئيس يتطوع للاضطلاع بمسؤولية رئاسة الفريق ، اذا كان بامكانه العودة الى شباط/فبراير ١٩٨٦ .

٦٤ - السيد جوهري (اندونيسيا) : قال انه ، فيما يتعلق بالتوصية ١ بشأن تعزيز لجنة المؤتمرات ، فقد طلب وفده في الجمعية العامة ، تحويل هذه اللجنة الى هيئة فرعية من هيئات المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة ، كما هو الحال بالنسبة للجنة البرنامج والتنسيق . وذكر ان مثل هذه العلاقة ستمكنها من وضع جدول زمني للاجتماعات يؤدى غرضه بطريقة أكثر فعالية ؛ وستخفف كذلك من عبء العمل الواقع على عاتق المجلس اذ يتعين عليه حاليا أن يمضي وقتا ثمينا في دورته الصيفية في تخطيط اجتماعات هيئاته الفرعية .

٦٥ - السيد تومو مونتيه (الكاميرون) : قال ان الأسئلة الموجهة الى رئيس فريق الخبراء الحكومي الرفيع المستوى لا تهدف بأية حال الى انتقاده أو انتقاد فريقه . وتساءل عما اذا كان كون معظم النسب المئوية التي وضعت أرقام مستهدفة في التوصيات لم يتم التوصل اليها بطريقة علمية ، يعني أنه ينبغي النظر اليها بشيء من الحذر .

٦٦ - السيد نتاكيبي (بوروندى) : ذكر أنه سبق له أن وجه عددا من الأسئلة الى رئيس الفريق الا أن هناك نقطتين لم تثارا . ففيما يتعلق بالتوصية ١٩ ، ذكر انه يود أن يحصل على مزيد من المعلومات عن الطريقة التي ينبغي أن يعاد بها تصنيف الأنشطة المتصلة بناميبيا . فاذا كان الجواب هو أن هذه المسألة من اختصاص الأمين العام ، فهو يود أن يعرف ما اذا كان الأمين العام قد استشير .

٦٧ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥٩ ، قال انه أعرب ، في المناقشات غير الرسمية ، عن دهشته ازاء الزعم بأن أنشطة اتحاد الموظفين تشكل تحديا لاختصاصات الأمين العام الامتيازية . وقال انه يود أن يحصل على مزيد من التفاصيل بشأن هذه النقطة . وذكر أنه يشعر كذلك بأن الجزء الأخير من التوصية ليس واضحا .

٦٨ - السيد ابولي (كوت ديفوار) : قال ان رئيس فريق الخبراء ذكر في الملاحظات الاولية التي أدلى بها ردا على الاسئلة التي اثيرت اثناء المناقشات غير الرسمية ، انه بالرغم من أن الفريق لم يتوصل الى اتفاق بشأن الفصل السادس ، فان البدائل الثلاثة المشار اليها فيه يمكن أن تشكل أساسا مفيدا للمناقشة . وتساءل عما اذا كانت ولاية اللجنة الخامسة هي أن تتفاوض من أجل الوصول الى اتفاق وأن تقدم اقتراحا واحدا لكي تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأنه .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥